# جدة: أزمة تخطيط وحاجة تنظيم

زيد الفضيل
باحث في التاريخ

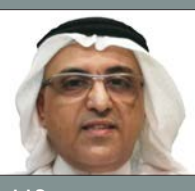

@zash113

تعيش مدينة جدة أزمة خانقة في المرور جراء الكثافة السكانية أولا، وكثرة المركبات السيارة، وانعدام وسائل مواصلات عامة تفي باحتياجات الناس بصورة ميسرة، كباصات واسعة بمسارات خاصة بها، أو قطار المدينة بحركته المتفرعة ليشمل كل الأرجاء والأحياء.

على أن الكثافة السكانية وكثرة المركبات السيارة ليست هي الإشكال، وليست السبب في وجود حالة الاختناق، وبخاصة في فترات الذروة التي باتت تشكل ساعات طويلة من اليوم، إذ من الطبيعي إحصائيا أن يزداد عدد السكان، وأن يزيد عدد المركبات السيارة، لكن من غير الطبيعي ألا يتم حساب ذلك تنظيما حال التخطيط الكلي لتوسع المدينة من قبل أمانة بلديتها. لذلك فالجهات الهندسية وقيادات أمانة جدة هي المسؤولة عن هذا الاختناق، لكونهم قد راكموا الخلل عبر سنوات حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه، وأخشى أننا لا نزال في ذات السياق مستمرين.

كم يخيفني هذا الارتياب؟! لاسيما وأنني وغيري نعيش صباح مساء أزمة خانقة لم يعد لرجال المرور الذين أوجه لهم التحية والإكبار قدرة على حلها، فماذا يعمل المرور في شارع لا يكبر ولا يتوسع، في الوقت الذي تسمح الأمانة بتوسيع وتكبير كل شيء محيط به دون تخطيط وإدراك؟ أشير مثلا إلى الحي الذي أقطنه ويقطنه آلاف غيري من الطبقة المتوسطة من أكاديميين وصحفيين وأطباء وموظفي دولة وقطاع خاص وغيرهم، هذا الحي لم يمض عليه سوى عشر سنوات فقط، وكان في ابتدائه مثاليا، ثم صار أقرب إلى الأحياء الشعبية، وليس له سوى منفذين صغيرين أحدهما شمالا إلى شارع حراء، والآخر جنوبا إلى شارع ابن باز، ومحصور بسوء تخطيط من جهة الشرق فلا منفذ له إلى طريق الحرمين، ومحصور بحكم الواقع من جهة الغرب، وخلال عام واحد فقط تم بناء آلاف الوحدات السكنية الإضافية في المساحة الغربية منه، ولا أعرف بعد إشغالها كيف سيكون الحال حين الدخول والخروج؟!، فإن كنا في محشر اليوم، فكيف سيكون غدا؟ وكل ذلك راجع إلى سوء تخطيط أمانة جدة، والله المستعان.

في جانب آخر أشير إلى أزمة أخرى صار مجتمعنا يشهدها بقوة، وباتت تسبب احتقانا غير محمود، وسببها في هذه المرة راجع إلى ارتفاع سقف قانون «مُلاك» الصادر عن وزارة الإسكان، حيث تنامى بناء آلاف البنايات المحدودة الطوابق والتي تضم بين جنباتها تسع وحدات سكنية متوسطة إلى ثماني عشرة وحدة سكنية صغيرة، وغالبا ما يكون ملاكها من ذوي الدخول المتوسطة إلى الأعلى قليلا، الذين لا يجدون الوقت والقدرة على المعرفة القانونية بـ«نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها وإدارتها» الصادر عن «ملاك» بوزارة الإسكان. وبالتالي يفتقدون إلى الكيفية القانونية التي تنظم العلاقة بينهم من حيث المتطلبات المالية المتوجبة على كل وحدة عقارية لضمان سلامة المبنى ومتابعة صيانته بشكل سليم. ونتيجة لذلك يتهاون بعض ملاك الوحدات العقارية في دفع ما يتوجب عليهم ماليا، مما يسبب إشكالا كبيرا يؤدي إلى تردي البناية يوما بعد يوم، والمتضرر في نهاية المطاف الملتزم من الملاك، علاوة على البناية بأكملها.

لقد جاءت الأنظمة لتخفف عن الناس وتحمي الملتزمين الذين يحترمونها، ومن هنا يمكن فهم الفقرة الأولى من المادة 12 التي تنص بالقول: (إذا بلغ عدد ملاك الوحدات العقارية المفرزة في عقار مشترك ثلاثا فأكثر؛ فعليهم أن يؤسسوا جمعية بينهم لإدارة شؤون ذلك العقار، وتسجيل تلك الجمعية لدى الهيئة)؛ وتحفظي على الجملة الأخيرة التي تشير إلى تسجيل جمعيتهم في الهيئة، وهو أمر قد يتعذر على جميع الفئات المالكة، لاسيما وأن النظام يجعل الأمر اختياريا في حال كان عدد الوحدات أقل من عشر، أو كان عدد الملاك أقل من خمسة.

ولذلك أرجو من وزارة الإسكان أن تصدر أمرها القاضي بأن أي بناية محدودة الوحدات العقارية بما لا يزيد عن عشر، وتكون مملوكة من قبل أعضاء متعددين، فإن تضامنهم الجمعي لترتيب شؤونهم وتحديد مبالغ خاصة بالصيانة وتسديد أجور الخدمات، يكون ملزما لهم قانونا وأخلاقا، وأن أي تهاون متعمد من قبل أحدهم في الالتزام بما يتضامنون عليه يعرض القائم بذلك للمساءلة القانونية.

هكذا قرار بسيط، ودون فرض أي التزام لتسجيل الجمعية العمومية في نظام «ملاك»، ستكون له فوائده الجمة، وسيخفف العبء على وزارة الإسكان، ويحقق المراد والغاية.

أختم بالقول بأننا نعيش أزمة تخطيط، وأننا بحاجة إلى تنظيم مرن ودقيق وحاسم، وأننا يمكن أن نكون الأفضل، ونحتاج إلى وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتفعيل قانون المحاسبة. وأؤمن بأن ذلك قادم في ظل رؤية حكيمة وحاسمة بقيادة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

# الازدحام المروري وتنظيم دخول الشاحنات للمدن الكبرى

وليد الزامل
متخصص في التخطيط العمراني

@waleed_zm

في الأسبوع الماضي بدأ العمل في مبادرة الهيئة العامة للنقل بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة، لتفعيل خدمة تنظيم دخول الشاحنات للعاصمة الرياض خلال أوقات المنع بواسطة حجز مواعيد الكترونية مجدولة. ويأتي هذا التنظيم للحد من الازدحام المروري الذي تشهده العاصمة ومنع تكدس الشاحنات عند مداخل المدينة وصولا إلى رفع مستوى جودة وكفاءة النقل والخدمات التشغيلية للحركة اللوجستية. يساعد هذا القرار على تقليل فترات الانتظار الطويلة لسائقي هذه الشاحنات؛ فالحجز المسبق يقلل من الوقت المهدر ويسرع من عملية نقل البضائع، وبالتالي توفير التكاليف. بمعنى آخر، فإن هذا التنظيم يخدم النمو الاقتصادي ويقلل الخسائر المالية للناقلين وفي نفس الوقت يحسن من كفاءة النقل ويقلل من الازدحام المروري.

اليوم، قضية الازدحام المروري في مدينة الرياض أصبحت الشغل الشاغل وحديث المجالس فالجميع يتذمر من حجم الازدحام المروري في كافة أنحاء المدينة، ولا سيما في أوقات الذروة المرتبطة بذهاب وعودة طلاب المدارس والجامعات وموظفي القطاع الحكومي والخاص.

تاريخيا، ارتبط الازدحام المروري بمراحل الطفرة الاقتصادية التي شهدتها مدينة الرياض قبل خمسة عقود والتي صاحبها نمو سكاني وعمراني واسع النطاق، حيث تركزت الخدمات والمصالح الحكومية ومراكز الأعمال في المدينة وازداد الطلب على السيارة كوسيلة نقل رئيسة مع عدم وجود بدائل فاعلة للنقل.

في الواقع، أصبح الازدحام المروري عامل مساهم في هدر الوقت وزيادة الجهد والضغط النفسي؛ فالرحلات التي لا تتجاوز مدتها نظريا ربع ساعة يمكن أن تنجزها فعليا في وقت يتجاوز الساعة وهو ما يترتب عليه هدر اقتصادي، ويمكن أن تتسع فجوة الوقت المهدر في النقل لتصل إلى ساعات طويلة في حال غياب الاستراتيجيات الفاعلة والأفكار الخلاقة لتخفيف الازدحام المروري.

إن مبادرة تنظيم دخول الشاحنات لمدينة الرياض تعد واحدة من الحلول لتخفيف حجم الازدحام المروري في المدينة ولا سيما في مداخل المدينة ومحاور الحركة الرئيسة. ومع ذلك، لن تكون هذه المبادرة كافية دون إدارة متكاملة لحركة الشاحنات داخل المدينة ترتبط في نطاق زماني ومكاني؛ فمن الملاحظ أن الكثير من شاحنات النقل، وشاحنات النفايات، وعربات الشحن الثقيل تجوب الشوارع حتى في أوقات الذروة وهو ما يتسبب في تعطيل الحركة المرورية واختناقات في مداخل ومخارج الطرق الشريانية. هذا يحدث على الرغم أن هذه الشاحنات يمكن أن تستخدم طرق أخرى رديفة وفي أوقات مختلفة بعيدا عن أوقات الذروة.

ولعلي أقترح بعض المبادئ الإرشادية لدعم مبادرة الهيئة العامة للنقل في تنظيم دخول الشاحنات ضمن أربع محاور:

أولا: أن تعمل إدارة المدينة على تخصيص طرق محددة يمنع فيها مرور الشاحنات قطعيا، وطرق أخرى يسمح فيها بمرور الشاحنات في أوقات محددة مع تجنب ساعات الذروة.

ثانيا: جدولة أوقات جمع النفايات من المنازل وشاحنات الصيانة البلدية باختيار أوقات مناسبة وتجنب ساعات الذروة.

ثالثا: تشجيع نقل البضائع بين المدن باستخدام خطوط السكك الحديدية بديلا للشاحنات لتقليل تدفق الشاحنات على مداخل المدن والطرق السريعة.

رابعا: وأخيرا، تكثيف الرقابة واستخدام أنظمة تتبع ذكية لحركة الشاحنات ورصد المخالفات آليا.

# الوهم المعرفي.. والمشاؤون على سطح الماء

سالم حميدان

@Salem_Humaidan

ظهر مصطلح (وهم المعرفة) لأول مرة عام 2002 كنتيجة لسلسلة من دراسات ليونيد روزنبليت وفرانك كيل. ومنذ عدة أشهر قرأت لديفيد روبسون قوله «إنه من السهل الاعتقاد أنك تمتلك المعرفة الكاملة، لكن الأمر المؤكد أن معرفتك أقل مما تعتقد»، ولسان حال اليوم يصادق على هذه المقولة.

دفعني لكتابة هذه الأسطر ما تشهده بعض المنابر على وسائل التواصل الاجتماعي من تزاحم وتدافع لبعض متصدري المشهد ممن ابتلوا بوهم المعرفة، وانعكاس أثر بعض الطروحات المغلوطة أو المشوهة في تجهيل العامة جهلا مركبا؛ بإدراك الأمور بخلاف حقيقتها.

الوهم المعرفي متمثل في الثقة التامة (الزائفة) لبعض الأشخاص بأن معرفتهم بما يمارسونه أو ما يحيط بهم شاملة ووافية، بل قد يتوهم البعض منهم أن معرفته شاملة لكل شيء تقريبا؛ كمن يتباهى في سيره ظننا منه بقدرته على المشي على الماء، وهذا ما يطلق عليه علماء الاجتماع والنفس المعاصرون (وهم المعرفة)، فيصبح البعض مقتنعا بكمال معرفته لكل المعلومات العامة، وأنه أكثر فهما لمحيطه ولما يحدث في العالم سياسيا واقتصاديا وبيئيا وثقافيا واجتماعيا.. إلخ.

راقب بعناية حين يظهر على السطح موضوع ما يهتم له المجتمع، حتما ستجد من ينطلق مزهوا عبر بعض قنوات التواصل الاجتماعي مفسرا ومفندا -كمن يمارس المشي على سطح الماء- ويتحدث من خلال معلومات عامة غير متخصصة وأحيانا مغلوطة، يمجد بعض أصحاب العلاقة بالموضوع ويوزع اللوم ويكيل الاتهامات على البعض الآخر، ومع بداية النقاش وطرح الأسئلة لن تجد إجابات عن معرفة حقيقية، فمنهم من يهرع للحديث عن مواضيع جانبية لا علاقة لها بالموضوع الأساس، ويلوذ بعضهم بالتدثر خلف غموض المفاهيم وبعض الأحداث محاولا ستر جهله بالموضوع المطروح وأهدافه وهو يغرق في (شبر مويه) بعد عجزه عن المشي على سطحه. حينها تقف متحيرا من الجراءة البالغة والثقة الزائفة التي يتحدث بها البعض.

منابر الإعلام وقنوات التواصل الاجتماعي بما يبث من خلالها أمانة، يجب أن يتوقف مدعي المعرفة من القفز عليها، فمن المعيب التحدث عن الأشياء خارج سياقها جهالة، ورد في الأثر قول الإمام مالك: من فقه العالم أن يقول لا أعلم.

وأخيرا أقول: لا يعيب المرء قلة معرفته ببعض الأمور، لكن يعيبه أن يعمل أو يتحدث عنها بجهالة!

# الذهنية التآمرية وتدليل ابنة الجار

صهيب الصالح
باحث سياسي واجتماعي

@9oba_91

نفذت إيران الأسبوع الماضي حكما بالإعدام في حق «علي رضا أكبري» بتهمة التجسس لصالح بريطانيا، وهو مسؤول إيراني سابق في حكومة محمد خاتمي 1997-2005، التي تعد حكومته أول حكومة إصلاحية في تاريخ إيران بعد ثورة الخميني، وقد فازت آنذاك نظير وعودها بتحسين أوضاع المرأة الإيرانية والاستجابة لمطالب جيل الشباب ودمج الإيرانيين في عملية صنع القرار السياسي. وحكم الإعدام هذا هو واحد من بين 18 حكما أقرتها السلطات القضائية في إيران على خلفية أطول احتجاجات في إيران منذ زمن حربها مع العراق، وكان دافعها مقتل الفتاة الكردية الإيرانية «مهسا أميني» على أيدي شرطة الأخلاق الإيرانية، وبينما ينتظر المتهمون الآخرون ضرب الرقاب فقد جرى بالفعل قتل أكثر من 550 محتجا، واعتقال حوالي 20 ألف شخص -وفق البيانات الرسمية- كأداة لمواجهة الضغط الداخلي والخارجي معا تحت محاولات الإقناع بدعاية التآمر الكوني ضد إيران، وهو ما يدفع المجتمع الدولي إلى زيادة التعاطف مع الشعب الإيراني في ذات الوقت الذي يصعد فيه من حجم الضغوطات على النظام لمحاولة توليد حالة من التناغم بين التيار الإصلاحي وبين أفواج المتظاهرين.

لم يعتد الإيرانيون على عمليات الإعدام وحسب، بل اعتادوا على إلحاق تهم التجسس والتخابر مع الدول الغربية في حق المعدومين أيضا، لكن تنفيذ حكم الإعدام بحق مسؤول في الخدمة، أو مسؤول سابق يعد حدثا نادرا، وقد كانت آخر عملية إعدام مماثلة بحق قائد البحرية الإيرانية «بهرام أفضلي» بعد اتهامه أيضا بالتجسس لصالح الاتحاد السوفييتي في عام 1984م، وهذا يحيلنا إلى افتراض ضيق الخيارات أكثر أمام النظام الإيراني في التعامل مع الاحتجاجات الحالية، فهو إلى جانب استهدافه إرهاب المحتجين وترويعهم بأحكام الإعدام المتتالية التي لا تستثني أحدا؛ يحاول وضع خطوط حمراء أمام المحتجين للحفاظ على كيان الدولة الثورية بعدما طاله تدنيس متعمد تمثل في إهانة المحتجين للعلم الإيراني، وإسقاطهم الهالة القدسية من على الرموز الدينية مثل العمامة ورجال الدين أنفسهم، بمن فيهم مؤسس الجمهورية الثورية والمرشد الأعلى وقاسم سليماني، ما يعني أن الصراع بين النظام والمحتجين انتقل من الحالة الاجتماعية المعتادة إلى اختلاف الرؤى حول ماهية الوطن نفسه، فلم يعد شعار ولاية الفقيه بعد الآن تعبيرا يليق بالوطن الإيراني من وجهة نظر المحتجين، وقد حث الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي، حكومة بلاده على مد يد التعاون تجاه المحتجين وليس مجابهتهم بالعنف، في محاولة لفتح الآفاق ما بين التيار الإصلاحي والمجتمع الدولي.

وقد قاد إعدام أكبري إلى إظهار المجتمع الدولي اعتراضا شديد اللهجة تجاه سلوك النظام الإيراني مع المحتجين، وبالأخص تجاه تنفيذ عمليات الإعدام؛ لكون أكبري كان مسؤولا سابقا محسوبا على الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، وهو معتقل منذ عام 2019 وليس له ارتباط في الاحتجاجات الراهنة، ويحمل أيضا الجنسية البريطانية وكان يقيم فيها إلى حين أن استدعاه شمخاني بحجة الاستشارة في الملف النووي، وهو ما تحول لاحقا إلى موضوع تحقق فيه وزارة الاستخبارات الإيرانية مع أكبري لتسجيل اعترافات قسرية تحت أشد أنواع التعذيب النفسي والجسدي على مدار 3500 ساعة؛ ما أدى إلى تدهور حالته الصحية والعقلية بحسب تسريبات صوتية منسوبة إليه، وهو ما دعا بريطانيا إلى فرض عقوبات على المدعي العام الإيراني محمد جعفر منتظري وسحب سفيرها لدى طهران سايمون شركليف مؤقتا، وقد أدانت كل من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وعدد من المنظمات الدولية إعدام أكبري ووصفته بالعمل غير الإنساني.

في الأثناء هذه حاولت إيران تبييض وجه نظامها أمام المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الغربية منه، من خلال إعلانها بخطوة مفاجئة الاستعداد لمساعدة الطالبات الأفغانيات بعد قرار حركة طالبان تعليق التعليم الجامعي للنساء، رغم ما تمر به العلاقات الإيرانية الأفغانية من توترات تتعلق بالنزاع والاشتباكات الحدودية ومعاملة المهاجرين الأفغان في الداخل الإيراني، ما قاد حركة طالبان إلى القول بأن على النظام الإيراني الاهتمام بمشاكله وإقناع النساء المحتجات في بلادهم، والابتعاد عن محاولة نقل مشكلتهم الداخلية إلى أفغانستان باسم التعاطف، وهذا يظهر فهما متقدما لدى حركة طالبان بممارسة إيران سياسة مزدوجة لمحاولة استقطاب الداخل الإيراني والأفغاني معا من خلال وضعهما محل المقارنة في أوضاع المرأة وحقوقها، وكان لافتا حقا إنتاج فتيات أفغانيات أغنية مصورة باللغة الفارسية، تحمل عنوان «من أجل ابنة الجار» دعت نساء إيران إلى التراجع عن محاولات السيطرة الأمريكية والغربية عليهن بأفكار واهية قد تؤدي بإيران إلى مصير مماثل لمصير أفغانستان؛ كمحاولة لثني المحتجين من خلال تعزيز الرواية التآمرية.

لذا من المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة زيادة الاحتجاجات والغضب الشعبي العنيف يتناغم مع تصعيد غربي يكون أكثر حدة ضد النظام الإيراني، خاصة وأن الدول المتصدرة للرد على إعدام أكبري هي نفسها الدول الغربية الأطراف في الاتفاق النووي، ما يعني أن الضغط ربما سيكون أكثر خصوبة ضد برنامج إيران النووي ونشاطها الاقتصادي.

أما النظام الإيراني نفسه فيظهر من التضارب في أنماط سلوكه هو محاولة إيجاد مقاربة تحافظ على الحالة الراهنة لكيان النظام وتعيد شيئا من قدسيته في الداخل، في الوقت الذي يحاول فيه أيضا التقليل من أثر عزلته عن المجتمع الدولي؛ لذا قد نرى تبديلا للاعبين في الحكومة الإيرانية بين التيارات المتشددة والإصلاحية، مع استمرار ضخ كميات كبيرة من الرسائل الدعائية المنبعثة من الذهنية التآمرية التي تبرر له تنفيذ المزيد من الاعتقالات والإعدامات.

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام
مكة
Makkah AlMukarramah • المكرمة

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن ممير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733
فاكس: 0125203055
ص.ب: 5803
الرمز البريدي: 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
الاشتراكات: 0504720131
makkah@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402
فاكس: 0122345938
الرمز البريدي: 21553
ص.ب: 51787

لمراسلة الإعلانات الحكومية والفردية والتجارية:
gov@makkahnp.com
ads@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد:
920003453
الاشتراكات:
0500882058